

في ضوابط اشتغال العلامة السيميائية وتأويلها قراءة في الفكر النقدي الغربي

د/ مداس أحمد
جامعة بسكرة

Résumé :

Cet article répond au problème du fonctionnement du signe dans la lecture et l'interprétation ce qui correspond notre article sur son fonctionnement pendant la production. Par conséquent, on va parler du sens, du potentiel signifiant, des possibilités sémantiques en raison de l'encodage, de la dénotation et de la connotation pour déterminer le probable et le possible en donnant naissance à des contextes et espaces où règnent les signes et les symboles sous forme d'acquisition de l'intentionnalité du texte ou l'exercice du soupçon, puisqu'on a affaire aux discours et non pas à la langue.

المخلص :

يجيب هذا المقال عن إشكالية اشتغال العلامة في القراءة والتأويل ليوازي مقالنا اشتغال العلامة إنتاجاً؛ ولذلك فيه حديث عن المعنى والمعنى المحتمل والمحتملات الدلالية بفعل التقنين والإشارة العينية أو بالإيجاء المعين للاحتمال والممكن بما يصنع سياقات وفضاءات تشتغل فيها العلامات والرموز في صورة تملك قصد النص أو ممارسة الشك وذلك لأن مدار العمل قائم على الخطابات لا على اللغة.

مقدمة:

هل تشتغل العلامة/الرمز في الفضاء الرمزي ذاتياً؟ أم هل يتم تشغيلها فيه إنتاجاً وإدراكاً؟ قد يبدو أنها تُشغَلُ إنتاجاً وإدراكاً، على اعتبار فعل التأليف والتلفظ قصداً عند المتلفظ، وعلى اعتبار فعل التأويل والإدراك فكا لذلك القصد. ويمكنني القول إنها تشتغل ذاتياً كون الملفوظات تتعدى في كمونها المتلفظ، لتحتوي ما قصده وزيادة، والأمر معقود على ذاتية الترميز وشساعة مدلولات الدال الواحد بوصفه رمزا لحادثة ما؛ فيندرج اشتغالها الذاتي تحت الاشتغال الإدراكي لقيامه على أصل القراءة عند المتلقي، ولا شك بعد ما سبق أن (يبقى مفهوم التواضع نسبياً)¹ في مقابل مفهوم النسبية في الترميز على الرغم من أن (العلاقة بين الدال والمدلول..علاقة اصطلاحية وهي حاصل اتفاق بين المستعملين)²، لكن الحقيقة تقتضي أن يكون بين المعنى بوصفه مدلولاً والشفرة بوصفها دالاً علاقة (استيعاب المجهول للمعلوم الذي يمنح المجهول بنيته وبالتالي المعنى)³، وذلك بأن يستوعب المعنى المجهول العلامة المعلومة لفظاً أولاً ثم يتحوّل الأمر إلى العلامة المعلومة التي تمنح المجهول-المعنى- بنيته بل المعنى في حد ذاته.

إن النص الذي يعزى إنتاجه إلى مؤلف مبدع متعلق بنص التأويل الذي يعزى إلى المؤول على أن يكون المعنى عاملاً مشتركاً بينهما، يكتسبان منه صفة التعادل الدلالي [المعنى الواحد]⁴ بمنطقتين مختلفتين، وبذلك يكون المعنى في حقيقته مادةً التأويل والنص معاً.

سيجري العمل على التأويل وقضاياها وما تعلق به من تداخل المقصديات التي تسمح بتعدد القراءة وصناعة مستويات لها والانتقال من العلامات والرموز إلى السياقات الممكنة لتكون النتيجة في الأخير أننا نحن الذين نصنع المعاني التي نفهمها.

1- في التأويل:

إذا كان السيميائيون يسعون (إلى الكشف عن الشفرات والقواعد والقيود المستترة المسؤولة عن إنتاج وتفسير المعنى في كل شفرة)⁵؛ فإن التأويل عندهم -على الأقل- يشكل القراءة والإدراك بخاصية التعدد المعنوي والتعدد التأويلي بما يثيره هذا الوضع من قضايا الصراع والصحة والخطأ، وعليه يكون:

1.1- (التأويل حالة خاصة من حالات الفهم)⁶ المعنوي والدلالي سواء أكان مركزيا إشاريا أم كان هامشيا تضمينيا، أم كان كل ذلك، مما يستدعي تدليلا وبرهنة وكشفا عن القواعد المتعلقة بالإنتاج والتفسير بما يعطي التعادل النصي بين نص التأويل والنص الأصلي من حيث الدلالة، كما يعطي وصفا لكيفيات الأداء بحثا في ترجيح المعطى الجديد وتعدي المعطى السالف مما يشكل صراعا مباحا في التأويلات، يقوم الخطأ ويعرض الصحة حسب قواعد معطاة لمنهج هرمنيوطيقي على مبدأ النسبية.

يصر بول ريكور (P. Ricœur) على أن يكون الفهم وصفا يعين حقيقة الرمز بما ينشئ اختلافا تأويليا⁷ قائما على منهج هرمنيوطيقي بوصف الهرمنيوطيقا علم قواعد التفسير⁸. وبتعبير غريماس (A.J.Greimas) هو الوصف الذي يمكن من القيام بإجراءات وصفية جزئية من خلال إرساء ما يشبه المعادل بين النصوص المحدودة وبين الأكوام الدلالية المنغلقة على نفسها⁹، ليكون مدار الحديث عن النص/التأويل، بوصف الثاني إعادة إنتاج محتملة للأول¹⁰.

2.1- (التأويل... تملكنا في الحال قصد النص)¹¹.

لا شك أن للمؤلف قصدا وأن للنص قصدا، ولا شك أن لأحدهما أن يحمل ويحوي قصد الآخر. فإن حمل النص قصده وقصد صاحبه، أو تعين القصد عندهما بإدراك القارئ المؤول، فهذا معقول بوصفه رأيا فيه اعتدال بحكم تعاملنا من النص والتحول إليه بعد أن كان المبدع هو محور الفعل النقدي والقرائي، وقد تعين اهتمامات المؤول قصد النص وقصد صاحبه من خلال قصد المؤول ليكون قصد المؤول حاويا لقصد كل واحد منهما على وجه التفريق أو لقصدهما معا على وجه الجمع، وللمؤول أن يعين معاني قد تتعدى النص وصاحب النص وقصدهما معا خاصة إذا دخل عنصر الزمن في الحساب¹².

في البداية تشكل قصدية النص،- التي تعادل قصدية المبدع بوعيه ولاوعيه¹³ يضاف إليها اهتمامات المؤول- التأويل، ويكون فعل التفسير استجابة لتجربة القارئ¹⁴. مما يصنع فعل إثارة واستجابة مزدوج؛ في الشق الأول تشكل القصديات التي يحملها النص مثيرا تستجيب له اهتمامات المؤول، وفي الثاني يجتمع المثير والاستجابة السابقان ليشكلا مثيرا جديدا تكون استجابته نص التأويل، وعليه فالتأويل قصد النص باستجابة لمثير على التبسيط حيناً وعلى التركيب حيناً آخر.

وإن حمل قصدُ صاحب النص قصدَ النص بفعل الاستخدام فهذا احتمال يستفصل؛ ذلك أن للكلمة معنى ثابت معجمياً، وللنطق قصد يحول المدلول من الاعتبارية التواضعية إلى النسبية الاستخدامية بصناعة مدلولات جديدة بخاصيتي الفراغ والحركة¹⁵. وبذلك يكون الاحتمال أن يحوي قصدُ النطق قصدَ الناطق لأن الخطاب يحمل معنى وقصد المخاطب، وذلك على مرحلتين؛ الأولى: قصد-لفظ-فكرة (مؤلف-نص/خطاب-رسالة)، والثانية: فكرة-لفظ-قصد (رسالة-نص/شرح/تأويل-مؤول)، مما ينتج عنه ضرورة تعادل على مستوى الفكرة واللفظ والقصد إنتاجاً وإدراكاً، كما ينتج عنه تعادل على مستوى النص ونص التأويل بالاشتراك في المعنى، وينتج عنه كذلك تعادل تبليغي تواصلية على مستوى الرسالة إنتاجاً وقصداً وإعادة إنتاج.

إن القصد ثابت في علامات اللغة ومتحول في استخدام المتكلمين بالتحول من اللغة إلى الخطاب، ولا يتعين إلا بإدراك المؤول، وعليه يكون قصد لغة النص أدنى من قصد المتكلم في حال الاستخدام والخطاب، فهو الذي يسوق المعنى ويزيد عليه. ومعنى اللغة محفوظ في المعجم وهو مطلق، ومعنى الخطاب محفوظ في الاستخدام والسياق، وهو نسبي الإدراك بدليل التعدد الدلالي والارتباط بالقصد الذي يخرج فعل الإنتاج والتأويل معاً من اللساني إلى السيميائي، وفي قصد الملفوظ حيوية وسكون؛ حيوية اللغة التي تنحو إلى الثبات مع صفة الإطلاق والكفاءة التي تعطيها القوة والعظمة وعدم القدرة على الإحاطة بها، وفيه أيضاً حيوية الإنسان الغائب (المؤلف) التي تحوي حيوية الخطاب على اعتبار ما سبق بيانه وافترضه، وفيه كذلك حيوية الإنسان الحاضر (المؤول) الذي يدرك السابق من الحيوية خطاباً وإنساناً، ويعطي للنص/الخطاب وصاحبهما الحيوية من جديد على الأقل كما كانت زمن الإنتاج وقد تصل حدّ تعدي الحيوية الأصلية وزيادة.

لكن هل تكفي هذه الحيوية للقول بحمل قصد المخاطب قصدَ النص أي قلب الوضع؟ إن حقيقت هذه الحيوية القصدية ومعاني النص/الخطاب الممكنة والمحتملة مع خاصية التعدد بفعل تعدد القراء فهي تعطي للعملية التأويلية أسباب التفاعل وهذا أكيد وتكون بذلك كافية. وفي المسألة احتمال آخر مفاده أن يعادل قصدُ المخاطب قصدَ الخطاب بتعيين السياق وإدراك ظروف إنتاجه منه عينياً أو بالقرائن المرافقة والصارفة إليه دون غيره فيما تعينه قراءة ما، وهما في الأصل قصد واحد لا يتعدد عند المنتج ولا في الخطاب، وإنما إمكانية التعدد قائمة عند القارئ، إقراراً بمبدأ التعدد والاختلاف الإدراكي، ليكون

النص/الخطاب دليلا على ذاته وعلى ذات قائله والسياق الذي نشأ فيه، وهو احتمال قوي معقول معقولة احتواء قصد النص قصد قائله وزيادة كما سبقت الإشارة إليه. إن القول بتعادل قصد المخاطب وقصد النص/الخطاب لا ينفي التعدد الدلالي المقترن عادة بالقارئ. وأما قول بول ريكور بأن (الذاكرة الفردية ليست معادلة للسنن، والتخطيط المعجمي لا يحتاج لأن يكون وعي الفرد مسيطرا عليه لكي يعمل)¹⁶ ردا لهذه الفرضية على اعتبار الموضوع متعلق باللغة، لكن من حيث هو متعلق بالخطابات واستخدامات العلامات والرموز بشكل فردي ففيه نظر؛ ذلك أن التخطيط المعجمي والسنن اللغوي ليس محلا للبحث، بل محلّ الخطاب الفردي وما تعلق به من قصد ذاتي وسياقي أنشئت فيه العلامات بمدلولاتها لتشكّل الخطاب، وهو القائل بأن مفردات لغة ما(بنية غير مستقرة، حيث يمكن للكلمات المفردة أن تكتسب وتفقد الدلالات بأيسر الأحوال والطرق)¹⁷. وقد نقل عن إميل بنفست (E. Benveniste) بأن معنى الجملة فكرتها ومعنى الكلمة استخدامها¹⁸ بل المعنى يتوزع في عناصر الجملة¹⁹ بعد عملية الإنشاء والإنتاج المتناسبة مع الحال، ويؤكد أيضا بأن (انفتاح دلالة الكلمة باتجاه دلالة الجملة تؤمنه الخصائص السياقية للكلمة)²⁰، ويمكن التعرف على التعدد المعنوي للكلمة من خلال القيم السياقية²¹، ليقرر بأن (التعدد الدلالي ليس ظاهرة مرضية، ولكنه خط صحي للغاتنا يشهد له فشل الفرضية المعاكسة)²². وهو كلام يؤكد فرضية احتواء قصد المخاطب قصد الخطاب أو تعادلها، وقد يصحّ في حال الإصرار على الرفض، إذا كان بين القصد والمعنى ارتباط على أساس الأصالة والتبع كما أكدته بتوحيد الاستقطاب في أقل عدد ممكن من التأويلات²³ بما ييسر الترجيح والتهميش بالبيان والدليل، وإن كان يؤكد على إشارة معنى النطق إلى معنى الناطق²⁴ دون أن يذكر الاحتمال المعاكس، وهو ما يسير في اتجاه القول بعلوية اللغة بوصفها المطلق الثابت على حساب الخطاب الذي يبقى دائما الأدنى منها، وهو المتغير الذي تعتريه التحولات.

وإنما يقوم هذا التصور المخالف على ما يلي:

1- ليست اللغة محلا للدراسة لا نظاما ولا بنية، وموضوع البحث هو الخطاب المُنتج بوصفه أداءً فردياً.

2- البحث في معنى العلامة من حيث هي مادة خطاب فردي في ظرف زمني ومكاني بعينه، وليس معنى العلامة الثابت معجميا، أي الموضوع لا يتعلق بالآلية

(Synchronie) ولا بالتعاقبية (Diachronie) كما تعيننا عند سوسير وإنما بالآنية

الخطابية الراهنة في فضاء رمزي ما.

3- لا يعني النص/الخطاب إلا ما عناه زمن إنتاجه. وهذا احتمال. والاحتمال الآخر في

النص/الخطاب دلالة مركزية مشار إليها بتقنين واضح ودلالات هامشية تضمينية موحى بها

4- يرتبط الاحتمال الدلالي بالقصد على النحو الآتي:

1.4- يحوي قصدُ النص/الخطاب قصدَ قائله/المخاطب.

2.4- يحوي قصدُ المخاطب قصدَ النص/الخطاب من جهة أن يكون كل طرف

عنصراً من عناصر وضعية خطابية قائمة بذاتها.

3.4- يعادل قصدُ النص/الخطاب قصدَ قائله/المخاطب بإدراك السياق العام الذي

أُنتج فيه.

ولنا أن نقول إن قصد لغة النص يعادل قصد المخاطب بمقارنة قصد دوال لغة

الخطاب بقصدها في اللغة الأم معجمياً.

5- لا ينفي كل ذلك وحدة المعنى المشترك بين المنتج/المخاطب والقارئ/المؤول.

6- لا ينفي كل ذلك أيضاً التعدد المعنوي الممكن والمحتمل بين المنتج/المخاطب وبين

القارئ/المؤول على اعتبار الفروق الفردية والإدراكية، وما هو خارج نصي ومؤثر

في فهم بنية النص/الخطاب وتعيين مقاصده.

2- في ضوابط القراءة والتأويل:

وفي تأويل العلامات يرى تشاندلر مستندا إلى أبحاث كريستيفا التحليل أفضيا يخص

المؤلف والنص والقارئ، وعمودياً يعتد بالنص في علاقته بنصوص أخرى²⁵، تعيينا

للسائد والمهيمن من القراءة، وهذه صورة، والصورة الأخرى موضع مفاوضة، والأخيرة

معترضة مقاومة للهيمنة²⁶، وتجري القراءة على مستويات ثلاثة؛ المستوى النحوي

لدراسة علاقات العلامات فيما بينها، والمستوى الدلالي بحثاً في فهم معاني العلامات

المقصودة، والمستوى التداولي لتفسير العلامات من حيث الملاءمة والموافقة للسياق²⁷.

كما ينبغي للقراءة أن تكون مريحة على حد قول رولان بارت²⁸ فيها مراقبة خفية

للذة الآخر²⁹ وقابلية للوصف على خلاف نص المتعة المفردة³⁰. إن نص الذة هو (النص

الذي يرضي فيملاً فيهب الغبطة)³¹. وعلى كل حال فالقراءة عنده ذات نظامين؛ أولهما

قراءة مباشرة في مفاصل النص، والثانية قراءة حرفية تزن النص وتعنى ببنائه³²، ليقع التأويل إدراكا مجملا يعبر عن عالم ممكن، يعقبه شرح وتفسير يقعان على المعجم والتراكيب³³ بفعل التكرار والتضافر بحثا في معنى المؤلف والاستقلال الدلالي للنص³⁴ لتكون العلاقة بين الشقين علاقة احتواء أو تكامل أو علاقة تضاد وتعارض ظاهرة أو غير ظاهرة بتعيين أحادي لأحد أقطاب الصراع أو بالتعيين الثنائي لهما معا.

وكان جون كوهين قد أكد بأن (المتعة الجمالية ... لا تتحقق إلا في فعل نحوي ينتمي إلى الكلام)³⁵ بما يصنع ثلاثة مدارات للبحث؛ أولها الفعل النحوي الكلامي الذي لا بد أن يكون تصويرا موافقا لنحو اللغة التي أنشئ فيها، ليحافظ على حرية التركيب وسلامته النحوية في آن واحد، ويفتح فجوات دلالية وجيوباً معرفية أساسها الانزياح والمجازة التي تلفت النظر وتشد الانتباه وتصنع الدهشة، بل وتسفر القارئ حتى يذهب معها كل مذهب تعيينا للمعنى المقنن والمشار، ثم يجوب معها فضاءات دلالية لها مع الأول وجه اتصال ما.

إن الحديث عن هذه المسألة يفترض نوعين من الفعل النحوي؛ أولهما المؤلف لفظا المتحول دلالة ومعنى، وفي هذا المنحى تتعدد المعاني بسبب السياقات مع ثبات الملفوظ التصويري ليعني في كل مرة معنى يختلف عن سابقه. والنوع الثاني جديد بمنطق جديد لفظا ومعنى تساوقا مع السياق وظروف الإنتاج وحال المنفعل، وفي هذا الشكل أيضا تبقى إمكانية تعدد المعنى بخاصيتي الإشارة والإبهاء قائمة، ولا شك أن في ذلك ما يحرك المقبولية عند القارئ في مقابل الإبلاغ وإرادة التواصل عند المبدع. ولا يحدث هذا إلا في فعل نحوي كلامي قابل للإنشاء والإنتاج كما هو قابل للقراءة والتأويل، على أن إمكانية الفعل النحوي الكلامي غير المعقول دلالة والسليم نحوا موجود بما يفترض تخفيض الانزياح بطريقة يتعين معها المعنى المراد بالاقتصاد اللغوي عوض الملفوظ المحيل على معنى لا يمكن تحصيله ولا إدراكه غموضا وإبهاما. يمكن أن تقترح المقومات في التحليل السيمي للعلامات³⁶، أو يقترح الإحصاء للتأويل بالهيمنة الترددية في خطاب ما، وهو ممكن في هذه الحال، وإن كان التحليل بالمقومات أكثر نجاعة.

وعلى العموم فإن الفعل النحوي استعارة كان أم تشبيها أم كلاما رصينا يتطلب تأويلا وتحليلا يحمل بوصفه نحوا كلاميا خطابيا تجاورا لفظيا فيه يسر أو عسر إدراكي، وهما حدّا التصوير الممكنان وبينهما طبقات تنتمي في نمطيتها إلى أحد الحدين، وأدناهما

هو المسمى الانزياح بدرجة الصفر بلاغيا وإن كان عمليا غير موجود³⁷، وقد عدّه جون كوهين الأقل تصويرا (le moins figuré)، أو ما يمكن أن يؤول إليه التركيب النحوي التصويري بعملية تخفيض الانزياح (réduction d'écart)³⁸. وكان جيرار جنيت (G. Genette) قد ذهب إلى الاعتداد بالكلام الافتراضي في مقابل الكلام الحقيقي عند كوهين ليكون الكلام مقبولا في ما يؤديه من معنى في عملية التواصل؛ فلو أن المتخاطبين كانا حاضرين لكان التواصل بينهما أكثر مقبولية، وفي حال غياب أحدهما يكون التواصل صعبا يحتمل تعددا دلاليا، كما يحتمل إمكانية المجانبة بفعل عدم التناسب بين طرفي العملية حضورا وغيابا. والأصل في كل ذلك ما تؤديه العلامات داخل التراكيب من أدوار تفوق النحوي إلى الدلالي بما يبعد المعاني المعلومة، ويصنع معاني جديدة تمنطق وتعلن تجاور تلك العلامات.

ولعل ريكور في رفضه لواقعية كلام كوهين وافتراضية جنيت ينحو إلى إثبات فعل الكتابة بما سماه الثابت الذي لا يفترض تخفيضا ولا أخذًا على الحقيقة، بل يؤخذ كما هو ثابت في الأداء الكتابي ل يتم التعامل مع علاماته وفق ما تقتضيه شروط القراءة والتأويل، لذلك تأتي الاستعارة عنده -بوصفها النمط الأعلى تميزا- اضطرارية لا تحمل إلا معنى واحدا وواحدا فقط، أو تأتي حرة مبتكرة تحمل فكرتين -على الأقل- إحداهما تحت الأخرى أو بجانبها³⁹.

وأما المتعة الجمالية فلا بد أن تلتصق بالرسالة المؤداة في وضوحها أو على الأقل إمكانية تناسب الملفوظ فيها بعلاماته مع المعنى المراد إيصاله في وضعية خطابية بعينها، فكما كان التطابق عاليا كلما تحققت المتعة الجمالية. وهي في هذا المقام بلوغ الرسالة إلى متلقيها وإدراكه لها بصورة فيها لمسة إقناع من المتلفظ تقابلها مسحة اقتناع عند المتلقي والقارئ معا، وهذا وجه. والوجه الآخر يتمثل في الجمالي الذي يتعين بالوجه البلاغية أو الأسلوبية التي تصنع الفارق بينها وبين عادي الكلام القائم على الرصف الذي تقع به الفائدة ويتم به التواصل، وإن كان قد حقق التواصل فإنه يفقد خاصية انقياد القارئ المتلقي بفعل غياب شد الانتباه وصناعة الدهشة، لأن الجمال والمتعة عملية إدراكية واعية⁴⁰ لموضوع منظور أو مسموع محاكاة حسية أو لموضوع متخيل ذهنيا⁴¹، وهو الإدراك الواعي الذي ينحو إلى الحقيقة⁴².

ولا شك أن تأتي المتعة والجمال على الإحساس والشعور، كما تأتي على الذهن وإعماله، لإدراك قيم يتأرجح محمولها بين اللطيف المفرح، والغليظ المحزن مصورا الحقيقة المرادة، بما يدعو إلى الافتتان به شكلا ومضمونا، وهو عادة ما يشكل الاستعارات الحية التي تُحفظ بملفوظاتها وأشكالها اللغوية وتعدد معانيها بفعل المشابهة التي تتيح استخدامها في سياقات أخرى بمدلولات مقامية جديدة، وليس فيها من المرجعية الدلالية شيء، إذ لا يتكرر المدلول بتكرر الملفوظ. إن الحقيقة الثابتة هنا تتمثل في توسع المدلولات على حساب الدوال والعلامات، وهو التوسع القائم على اشتغال هذه العلامات متأثرة بمنتجها وظروف إنتاجها وسياقات ورودها، كما تتأثر بقارئها ومؤولها وقصديات نصوصها وخطاباتها.

والحقيقة أن المسألة مرتبطة بالمشابهة والمرجعية؛ فـ(كوهين) في حديثه عن الشعر يؤكد أن(المدلول الشعري يحيل ولا يحيل إلى مرجعية، إنه موجود وغير موجود، فهو في الآن نفسه كائن ولا كائن.. فاللغة الشعرية تعين ما هو كائن أي ما يعينه الكلام...)⁴³ بالتجدد والتحول الدلاليين على الرغم من التشابه اللفظي، ويكفي الشك في الإحالة عند كوهين ليبرر هذا الموقف من المرجعية في مقابل المشابهة. وعليه؛ فإذا كانت المشابهة⁴⁴ قائمة فإنه لا أثر للمرجعية التي تثبت المدلولات بدوالها وعلاماتها، وذلك لأن:

أ-المشابهة عامل أساس في نظرية التوتر أكثر منه في نظرية الاستبدال.

ب-المشابهة ليست ما يبينه الملفوظ الاستعاري فقط بل هي ما يقود وينتج هذا الملفوظ.

ج-يمكن للمشابهة استقبال واستيعاب قانون منطقي قابل لتعدي المعادلات المذكورة سلفا.

د- ينبغي للخاصية الأيقونية للمشابهة أن يعاد تشكيلها ليعود الخيال نفسه إلى لحظة دلالية للملفوظ الاستعاري.

لهذه الأسباب دافع ريكور عن المشابهة ورفض المرجعية⁴⁵، ونحا تشاندر نفس المنحى معتمدا على ما قدمه السيميائيون من قبل، وتقع المشابهة من حيث هي مشابهة أيقونية أو معرفة معلومة أو معرفة سابقة بتشابه لفظي لتبني المعاني المقصودة آنيا في خطاب بذاته أو المعاني الموازية له، كما يفتح جيوبا للتناص حضورا وغيابا بما يعدد القراءة وطبقاتها واختلافها وتنوعها.

والخلاصة:

- إن المعنى مقنن وإشاري يرتبط بدلالات إيحائية نصية فإن كان الإيحاء ذاتيا بشريا فإنه ينحو إلى التقنين والإشارة، والمعنى طبقات بالتعيين وأخرى بالتضمن.
- ليست اللغة موضوعا للدراسة وتأويل علاماتها معجميا وإنما الموضوع هو الخطاب.
- تتحول العلامات والرموز من خلال الإمكانيات الدلالية من مدلولاتها العادية إلى مدلولات يقتضيها سياق الخطاب.
- تعدد القراءات مرتبط باهتمامات القارئ ومدى استجابة العلامات لها، فهي المنشط الذي يربط المعنى بالقصد.
- والتأويل كشف عن القواعد المسؤولة عن إنتاج العلامات وتفسيرها. فيأتي حالة من حالات الفهم والإدراك، ويأتي تملكا لقصد النص والخطاب. وفي حال تأويل الأحلام هو إعادة تجميع للمعنى، وممارسة للشك بحثا عن الحقيقة المتسترة وراء الرموز.
- إن الحاجة للمرميوطيقا ملحة في التفسير والتحليل الثقافي للرموز، وفي الثقافة المتجددة طاقة تيسر عملية إدراك القصد، وكلاهما طريقة للتأويل عند ريكور.
- في القراءة التأويلية راحة ومراقبة للأخر أفقيا وعموديا، ولها غيرها من القراءات علاقات اتصال وتواشج، وعلاقات اختلاف وتعارض، على مستوى العلامات المستخدمة أفقيا ودلاليا وتداوليا.
- المشابهة لا تعني بأي حال المرجعية، والأمر معقود على التوتر وليس على الاستبدال.
- تشكل هذه العناصر جميعا ضوابط القراءة والتأويل في اشتغال العلامة السيميائية في فضاءات وأزمنة رمزية معطاة.

الهوامش:

¹- بيار غيرو، علم الإشارة، السيميولوجيا، تر: منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988، ص54.

²- السابق، ص53-54.

³- السابق، ص105.

⁴- ينظر: ريكور، نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان/الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2003، ص118.

⁵- ينظر: دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، تر: طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص253.

⁶- بول ريكور، نظرية التأويل، ص120.

⁷- ينظر: صراع التأويلات، دراسات هيرمنيوطيقية، تر: منذر عياشي، ومر: جورج زينات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص373.

⁸- ينظر السابق، صص97-110.

⁹- A J Greimas : *Sémantique structurale*, éd Larousse, 1966, p93.

¹⁰- ينظر: بول ريكور: من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، تر: محمد برادة وحسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 2001، ص149.

¹¹- السابق، ص120.

¹²- ينظر: أحمد مداس، النص والتأويل، منشورات مخبر وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها، قسم الأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة 2010، ص82-91.

¹³- ناقش بول ريكور قضية الوعي وعدم الوعي في كتابه(صراع التأويلات)، ص137 وما بعدها. وفيه تعرض للتحليل النفسي في الصفحات من 253 إلى 309 منه .

¹⁴- ينظر: ك.م.نيوتن: نظرية الأدب في القرن العشرين، تر، د/عيسى علي العاكوب، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ج.م.ع، ط1، 1996، ص245.

¹⁵- ينظر: دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، ص146.

¹⁶- Paul Ricœur, *la métaphore vive*, édition du seuil, 1975, p162.

¹⁷- Ibid., p163.

¹⁸- Ibid., p166.

¹⁹- Ibid., p166.

²⁰- Ibid., p163.

²¹- Ibid., p165.

²² - Ibid., p148.

²³ - بول ريكور، من النص إلى الفعل، ص45.

²⁴ - ينظر: بول ريكور، نظرية التأويل، ص40.

²⁵ - ينظر: تشاندر، أسس السيميائية، ص151. وجوليا كريستيفا، علم النص، تر: فريد الزاهي، دار توبقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1997، ص23-25.

²⁶ - ينظر: تشاندر، أسس السيميائية، ص327.

²⁷ - ينظر: السابق، ص329-330، وهو يعزوها لموريس.

²⁸ - ينظر: رولان بارت، لذة النص، تر: منذر عياشي، منتدى مكتبة الاسكندرية، ط1، ص39.

²⁹ - ينظر: السابق، ص43.

³⁰ - ينظر: السابق، ص47.

³¹ - ينظر: السابق، ص39.

³² - ينظر: السابق، ص36-37.

³³ - ينظر: ايكو، التأويل بين السيميائيات و التفكيكية، تر: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان/الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص158-155 .

³⁴ - ينظر: ريكور، نظرية التأويل، ص81.

³⁵ - ينظر: بناء لغة الشعر، تر: أحمد درويش، مكتبة الزهراء، القاهرة، د ت ط، ص57.

³⁶ - Paul Ricœur, la métaphore vive, p200. L'analyse sémiologique.

³⁷ - Ibid, p177-180.

³⁸ - Ibid, p182.

³⁹ - Ibid, p84.

⁴⁰ - ينظر: ولتر ستيس، معنى الجمال، نظرية في الاستيعاقا، تر: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، 2000، ص51.

⁴¹ - هيجل، المدخل إلى علم الجمال، فكرة الجمال، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.ط، ص92.

⁴² - ستيس، معنى الجمال، ص59.

⁴³ - جون كوهين، بناء لغة الشعر، ص76. ويضرب مثلا بالنعوت الحية للأشياء غير

الحية(الأثاث الشبقي).

⁴⁴ - Paul Ricœur, la métaphore vive, p245-246.

⁴⁵ - Ibid., p245-246. Et p279 et suite.